المواطنة الرقمية وأثرها في العضوية السياسية للفرد

محمد عزت فاضل

قسم القانون العام، كلية الحقوق، جامعة الموصل، موصل – العراق

المستخلص

تشير المواطنة الرقمية الى قدرة الافراد على المشاركة العامة في المجتمع بواسطة شبكة الانترنيت. والتي توصف بانها ايجابية في ممارسة الحريات الفكرية بسبب سهولة تداول المعلومات والتعبير عنها، وفي الوقت نفسه قيدت فوضى الافكار من حرية الفرد، وجعلت السلطة ليست ذي قوة حقيقية.

اصبحت المواطنة العالمية للفرد أسمى من عضويته في الدولة الديمقراطية في ظل الفضاء الالكتروني بسبب ضعف مجال السيادة، واصبح الافراد جزءاً فاعلاً من المجتمع الدولي، وأثرت ايضاً التكنولوجيا في هوية المجتمعات بسبب صعوبة توحيد قيم الانتماء. مما يقتضي تعزيز العضوية السياسية للفرد من خلال دعم كفاءة المواطن والمنظمات الوسيطة, بالإضافة الى ضبط قيم المواطنة العالمية من قبل الحكومات والمنظمات الدولية.

الكلمات المفتاحية: انتماء، مواطنة، حرية، هوية، مجتمع.

تاريخ استلام البحث ٢٠٢١/٥/٥ **تاريخ قبول النشر ٢٠٢١/٨/١٥**

Digital Citizenship and Its Impact on an Individual's Political Membership

Mohammed Ezzat Fadhil
Public law Dept., Faculty of Law, University of Mosul, Mosul - Iraq.

Abstract

Digital citizenship refers to the ability of individuals to publically participate in society online. It is considered as a positive exercise of intellectual freedoms because of the ease of expression and circulation of information, while at the same time the chaos of ideas restricts the freedom of the individual, and refutes it as a real force.

The global citizenship of the individual becomes more supreme than his/her belonging to a state because of the cyberspace and the weak states' sovereignty, and, in the meantime, the individual becomes an active part in the international community. Technology has also affected the identity of society due to the difficulty of uniting the values of belonging. This requires reinforcing the individual's political membership through supporting the competence of citizens and intermediary organizations, in addition to regulating the values of global citizenship by governments and international organizations.

Keywords: Belonging, Citizenship, Freedom, Identity, Society.

المقدمة

لا يكفي وجود نص في الدستور والقوانين المكملة له يعالج حقوق الافراد وحرياتهم، بل ان التفاعل بين الافراد او بينهم وبين السلطة يقتضي حماية الحقوق والحريات في مجال الممارسة، مما يعزز ذلك درجة الانتماء والمشاركة الوطنية في المجتمع، ولعل ظهور وتنوع الوسائل المعلوماتية اثر على نوع العلاقة بين الافراد وسلطة الحكم. مما دفع بالباحث الى اختيار موضوع المواطنة الرقمية واثرها في العضوية السياسية للفرد بوصفه من الموضوعات المتصلة بالقانون الدستوري ومدى مواكبته لإفرازات التقدم العلمي.

اهمية البحث

تتمثل الاهمية العلمية للبحث في ان دراسة المواطنة في العالم الافتراضي سيساعد في تعميق درجة الانتماء والتلاحم الوطني بعيداً عن أية اساءة لاستعمال الحرية عبر الوسائل الالكترونية.

هدف البحث

تهدف دراسة الموضوع الى تحديد مشكلات المواطنة الرقمية وتأثيرها على انتماء الافراد ومعالجتها وصولاً الى تطوير التشريع لغرض التصدي للأفكار التي تضعف من العضوية السياسية للأفراد من حيث شعورهم بالولاء للوطن وذلك بحكم سهولة استعمال الوسائل الرقمية وفضائها العام.

اشكالية البحث

هناك عدد من التساؤلات التي يقتضي الاجابة عنها اهمها ما علاقة المواطنة الرقمية بالنظام الديمقراطي؟ وكيف يمكن احتواء الفجوة الرقمية؟ وما تأثير المواطنة الرقمية في مجال ممارسة الحريات المعنوية؟ والى اي مدى اثرت في هوية المجتمعات وسيادات الدول؟ وكيف يمكن ضمان عضوية الافراد الوطنية في ظل الفضاء الالكتروني؟

فرضية البحث

انسجاماً مع تلك الإشكاليات فان فرضية البحث قوامها ان المواطنة الرقمية ترتبط بالاستقرار الاجتماعي والسياسي ارتباطاً وثيقاً، وان فوضى الافكار العابرة للحدود وعدم مواجهتها قانوناً ستقيد الفرد من جهة، وستجعل السلطة ليست ذي قوة حقيقية.

منهجية البحث ونطاقه

تم تبني المنهج التحليلي الاستنباطي في تناول آراء الفقه وتحليلها وبيان الرأي فيما نجده مناسباً بغية دراسة المواطنة الرقمية كمفهوم حديث له آثاره في ممارسة حق الحرية وسيادة الدول وهوياتها القيمية معززة باتجاهات عدد من الدساتير كالدستور الاكوادوري لسنة ٢٠٠٨ ودستور دولة الإمارات العربية المتحدة لسنة ١٩٧١ المعدل ونحو ذلك, فضلاً عن الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥، وجُمعت ادوات البحث على وفق نمط الملاحظ العلمية للعديد من الدراسات المتصلة بالموضوع.

هيكلية البحث

قسمت هيكلية الدراسة الى مبحثين: تناول الاول مفهوم المواطـــنة الرقمية. بينما عالج الثاني أثر المواطنة الرقمية في العضوية السياسية للفرد، ومن ثم نقدم أهم الاستنتاجات والتوصيات في الخاتمة.

المبحث الاول

مفهوم المواطنة الرقمية

تتحدد العلاقة بين الفرد والدولة على اساس المواطنة, التي تطور مدلولها بعد ظهور النظام الرقمي ذي الوسائل والوظائف المتعددة، فكانت سبباً في ظهور مدلول "المواطنة الرقمية". وسندرس في هذا المبحث فكرة حق المواطنة، ثم تعريف المواطنة الرقمية ووجه التكامل بينها وبين الديمقراطية الافتراضية، واحتواء الفجوة الرقمية، وكما في المطالب الآتية:

المطلب الاول

فكرة حق المواطنة

تشير المواطنة بوصفها حقاً دستورياً تقليدياً الى ممارسة الافراد لحقوق وواجبات ضمن رقعة جغرافية محددة, ويرمز الحق الى ضرورة مشاركة المواطنين في الشؤون العامة في مجالات إبداء الرأي والتصويت وتولي المسؤوليات، التي تتوقف على درجة الانتماء للبلد الذي يعيشون فيه ومدى الاستعداد للعمل على رُقيه، ويرتبط ضمان الحق بأمران: الاول وجود وضع اجتماعي واقتصادي يحقق للمواطن احتياجاته ويجعله يتمتع بالموارد العامة على قدم المساواة مع الغير، والثاني وجود مؤسسات قادرة على تأهيل جيل على قيم المواطنة والحرية وقبول الآخر والتنوع[1].

وتحدد المواطنة ابتداءً من خلال الجنسية التي تمنح حقوقاً كاملة مدنية وسياسية واجتماعية، والتي تتيح المشاركة الفاعلة في المؤسسات السياسية، والقضايا المتعلقة بالاهتمام العام[2]. ولا يقف معنى المواطنة على تحقق الجنسية فحسب، بل تفترض ان الفرد هو جزء من جماعة سياسية تؤسس على رابطة الإحساس بالعيش والانتماء المشترك[3].

ولأجل ذلك عرفت المواطنة بتعريفات عديدة منها انها "صفة ينالها الفرد من الناس، ليتمتع بالمشاركة الكاملة في دولة لها حدود اقليمية"، وانها "التزامات متبادلة ما بين الأشخاص والدولة"[4]. كما للمواطنة مفاهيم اخرى منها انها "ذي وضع قانوني تقوم على وجود رابطة الجنسية"، ومنها انها "الرفاهية الاجتماعية وتعني حق الفرد في

الحصول على فرص متساوية في المساهمة في تطوير جودة الحياة التي يعيشها من حيث توفير الخدمات الاساسية وايجاد شبكة امان اجتماعي للفئات الضعيفة"[5]. ويجد الاستاذ "جون باتريك John Patrick" بأن المواطنة بعمقها وبعدها السياسي تعني الديمقراطية[6]. في تقديرنا ان تلك التعاريف تتفق مع جوهر حق المواطنة بحكم الكرامة التي يجب ان ينالها الفرد في علاقته مع السلطة، فلا يمكن التعامل مع المواطنة بمعزل عن حقوقه، ولكن مع ذلك لها خصوصية لكونها سبباً لتحمل الاعباء وليس المزايا فحسب.

والسؤال الوارد لدينا هو كيف تناولت دساتير العالم مع حق المواطنة؟ تباين موقف الدساتير الوطنية من المواطنة ما بين الاخذ بمعناها الواسع، والاخذ بمعناها المقتضب, وسندرس اتجاهاتها على النحو الاتي:

- **الاتجاه الاول: ويميل الى توسيع حق المواطنة ليشمل المشاركة في شؤون الحكم سواء في التعبير عن الرأي او التصويت او تولي الوظائف العامة ونحو ذلك، فضلاً عن الاعتراف بالمواطنة الانسانية كما في دستور الاكوادور لسنة ٢٠٠٨ إذ نص على ان "يشارك المواطنون فردياً وجماعياً بوصفهم لاعبين بارزين في عملية صنع القرار، وتخطيط الشؤون العامة وإدارتها، ومراقبة مؤسسات الدولة والمجتمع وممثليهم في عملية مستمرة لبناء سلطة المواطنة. وتخضع المشاركة لمبادئ المساواة، والاستقلالية، والمداولات العامة، واحترام الاختلافات، والمراقبة من الجمهور، والتضامن، والتفاعل بين الثقافات. وان مشاركة المواطنين في جميع مسائل الشأن العام حق يمارَس عبر آليات الديمقراطية التمثيلية والمباشرة والمجتمعية"[7].**

لا بل ان المشرع الاكوادوري توسع الى درجة احترام المواطنة ضمن المجتمع الاوسع ليشمل الدولي ايضاً على ان تُلبي مصلحة الشعب الاكوادوري إذ نص على انه ".. ان السياسة الخارجية الإكوادورية تدعو إلى مبادئ المواطنة العالمية والتنقل الحر لجميع سكان الكوكب، وإلى الإنهاء التدريجي لصفة الغريب أو الأجنبي، باعتبار ذلك أحد عناصر تعديل العلاقات غير المتساوية بين البلدان، وخاصة بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب"[8]. ويصنف جون يوري John Yuri تلك المواطنة العالمية ضمن اشكال المواطنة ما بعد الوطنية، وتمثل مكنه تطوير الافراد تفاعلاتهم مع المجتمعات

الاخرى عبر العالم[9]. أي تنطلق من ضرورة الاعتراف بالثقافات المتعددة للأفراد بمختلف هوياتهم واحترامهم بحكم شخصيتهم الانسانية.

وجاء الدستور الاكوادوري في موضع آخر ان التكامل يعد هدفاً استراتيجياً للدولة مع أمريكا اللاتينية وبلدان الكاريبي خاصة، وفي مختلف الهيئات والعمليات التكاملية، وتتعهد السلطة بالتوافق على إيجاد مواطنة "أمريكية لاتينية وكاريبية"، فضلاً عن الانتقال الحر لكافة لأفراد في المنطقة، وعلى تطبيق سياسات تضمن الحقوق الإنسانية للاجئين وشعوب المناطق الحدودية، كما تتعهد بالتوافق على حماية مشتركة لمواطني الكاريبي وأمريكا اللاتينية في بلدان الهجرة، سواء كانت بلدان عبور، أو وجهات نهائية[10].

- **الاتجاه الثاني:** وجاء فيه موقف بعض الدساتير مقتضب من حيث تقرير حق المواطنة كما في دستور البرازيل لسنة ١٩٩٨ الذي نص على ان تكون "الجمهورية دولة قانون ديمقراطية قائمة على السيادة، والمواطَنة"[11]. وكذلك دستور السودان لسنة ٢٠٠٥ الذي نص على ان تكون "المواطنة أساس الحقوق المتساوية والواجبات لكل السودانيين"[12]. وبعض الدساتير تحصر المواطنة بحق المشاركة السياسية وتولي الوظائف العامة كما في دستور دولة بوليفيا لسنة ٢٠٠٩ الذي نص على ان "تتجلى المواطَنة فيما يلي:

١. بالمشاركة في الانتخابات كمرشح أو ناخب، وفي تشكيل وممارسة وظائف السلطات العامة.

٢. حق ممارسة الوظائف العامة دون أية شروط أخرى، باستثناء الحالات التي ينص عليها القانون"[13].

وهناك دساتير تحصر المواطنة بحق الجنسية كما في دستور دولة جنوب افريقيا لسنة ١٩٩٦ الذي نص على ان "ينص التشريع الوطني على اكتساب المواطنة الحرمان منها واستعادتها"[14]. وكذلك دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ الذي جاء فيه ان "الجنسية العراقية حقٌ لكل عراقي، وهي أساس مواطنته"[15].

وهكذا تفترض المواطنة وجود ليس المسؤوليات فحسب، بل الحقوق التي تضمن المشاركة العامة بالشكل الذي يعزز من الانتماء للدولة، وهو هدف تسعى اليه الدساتير الديمقراطية ما بين الاتجاه الضيق الذي يتناول المواطنة بشكل مقتضب ضمن المجتمع المحلي، او الاتجاه الواسع الذي يوسع من الحماية ليشمل احترام المواطنة العالمية.

المطلب الثاني

تعريف المواطنة الرقمية

ابتداءً ترمز الرقمية الى الصيغة التي يتم فيها تخزين البيانات والمعلومات في الجهاز الآلي وتبادلها ونقلها بسرعة ضمن الشبكة[16]. وقد ساعدت الوسائل الرقمية في دعم الديمقراطية بشكل رئيسي بما أتاحته من مجال مفتوح من الأفكار والمعلومات السياسية، فساهمت في ايجاد مفهوم "المواطنة الرقمية او الافتراضية"، والذي يشير الى مكنة استغلال الافراد للأدوات والخدمات الالكترونية في دعم وتعميق الممارسات الديمقراطية عن طريق تعزيز المشاركة، والشفافية، والمساءلة، وتشمل الجهات الفاعلة في هذا الشأن كل من الصحفيين، والمدونين، وأعضاء ومنظمات المجتمع المدني، ومطوري تكنولوجيا المعلومات، وغير ذلك[17]. بما يتطلبه ذلك من القدرة على استخدام التكنولوجيا في فهم المحتوى الرقمي وتقييمه بمصداقية، والتفكير النقدي حول أخلاقيات النشر، وتحديد فرص العالم الافتراضي وتحدياته[18].

وعرف الفقه تلك المواطنة بتعريفات متعددة منها انها "المشاركة الفعالة والمستنيرة للأفراد في المجتمع الاوسع سواء كان محلي أو رقمي، حول القضايا المتعلقة بالاهتمام العام[19].

ونلحظ على هذا التعريف انه يعرف المواطنة بشكلها التقليدي من دون إفراد خصوصية لـ"المواطنة الرقمية". ويذهب رأي الى تعريفها بانها "مجموعة قواعد السلوك المعتمدة في استخدامات التكنولوجيا المتعددة، كالتبادل الإلكتروني للمعلومات والمشاركة الإلكترونية للأفكار التي ترتقي بنظم المجتمع وأفراده، كما يمكن أن تشمل كل التعاملات بين المواطنين عبر شبكة الإنترنت كالدعوة إلى المشاركة السياسية أو الحث

على التكافل المجتمعي أو غيرها"[20]. ويميل الباحث الى صعوبة تبني هذا التعريف بالنظر الى عدم ايجازه، وخلطه بين ذاتية الشيء وصوره.

كما عرفت المواطنة الرقمية بانها "قواعد السلوك المعتمدة في استخدامات لتكنولوجيا المتعددة، مثل استخدامها من أجل التبادل الالكتروني للمعلومات، والمشاركة الإلكترونية الكاملة في المجتمع، وشراء وبيع البضائع عن طريق الإنترنت"، وعرفها البعض بأنها "تفاعل الفرد مع غيره باستخدام الأدوات والمصادر الرقمية مثل الحاسوب بصوره المختلفة وشبكة المعلومات كوسيط للاتصال مع الاخرين باستخدام العديد من الوسائل أو الصور، مثل البريد الإلكتروني، والمدونات، والمواقع، ومختلف شبكات التواصل الاجتماعي"[21]. كما عرفت بانها "القدرة المادية والتقنية للمشاركة في النقاش السياسي عبر الإنترنت"[22].

ونرى ان تلك التعاريف تجعل المواطنة تنحصر في شكل النقاش (التعبير)، بينما هي تشمل المشاركة في شؤون الحكم ايضاً.

عرفت المواطنة الرقمية بانها "القدرة على المشاركة في المجتمع عبر شبكة الإنترنت"[23]. ويجد الباحث ان التعريف الاخير هو الاكثر رجحاناً بالنظر الى ايجازه وسعة مفرداته التي تستوعب المواطنة. إذ تتميز المواطنة الرقمية بعدد من السمات اهمها:[24]

١. الوعى الفكري بمكونات العالم الرقمي

٢.وجود مهارات تحقق الممارسة المناسبة في استعمال الوسائل الرقمي.

٣. المقبولية الاجتماعية لسلوك المواطن في التفاعل مع الغير.

وتبعاً لذلك ظهر مصطلح "المواطن الرقمي" الذي حدده شولر Schuller ٢٠٠٢ بذلك الذي يستخدم الإنترنت بشكل منتظم وفعال[25].

مما تقدم تعني المواطنة الرقمية قدرة الفرد على المشاركة في المجتمع عبر شبكة الانترنيت.

المطلب الثالث

العلاقة بين المواطنة والديمقراطية الرقميتين

ارتبط ظهور الديمقراطية الرقمية بكثرة الامتناع عن المشاركة السياسية بشكل ملحوظ في أواخر القرن الماضي، وبتعدد وتنوع القضايا ذات الاهتمام المشترك، وبقدرة تكنولوجيا المعلومات على الاتصال والتشاور والتعاون العابرة للحدود[26]. والمقترنة بضعف السيطرة العامة على حرية الانترنيت" لكونها شبكة دولية تعمل باستخدام بروتوكولات تتعاون فيما بينها، وتحتوي على تطبيقات مثل البريد الإلكتروني، وإقامة المؤتمرات بالفيديو، والبريد، والآت البحث[27].

وحيث ان مفهوم حق المواطنة بشكله الدستوري يرمز الى المشاركة في ادارة الشؤون العامة–التي يطلق عليها بـ(المواطنة الفعالة)– وتتطلب ازالة قيود المشاركة في الترشيح والتصويت والتنظيم[28]. فانه يرتبط بعلاقة تكاملية مع الديمقراطية الرقمية. فالأخيرة كما يقول كارتيه كارتر CARTIER انما تمثل وسيلة بحد ذاتها لممارسة العمل التشاوري من خلال تكنولوجيا الإعلام والاتصال الجديدة، ولا تعبر عن شكل جديد للديمقراطية، بل ترتبط بتطبيق الديمقراطية المشاركتية من خلال ما تمنحه الأدوات الجديدة من مزايا[29]. والتي تتجاوز حدود المكان والزمان والظروف المادية الأخرى. إذ توفر الديمقراطية الرقمية "الزمن المرن" القائم على السرعة واختصار المسافات وتبادل المعلومات من جانب الافراد والسياسيين كأن تقوم المعارضة بعقد مؤتمراتها وندواتها الانتخابية، كما ظهر ما يعرف بـ(الاستشارات الحكومية الالكترونية) والذي يشير الى تبادل فوري للمعلومات والآراء بين المسؤولين الحكوميين والمواطنين بشكل يساعد على المشاركة العامة في رسم وتنفيذ السياسات[30].

اعتمدت الوسائل الرقمية ايضاً في ممارسة حق المشاركة السياسية كما في انكلترا إذ اتبع التصويت الالكتروني في انتخابات بعض المجالس المحلية التي جرت في مايو ٢٠٠٢، حيث تبنت شرطاً يلزم الناخبين القاطنين بأماكن بعيدة عن مراكز الاقتراع باستخدام التصويت الالكتروني، ومن ثم يتمكن الناخب، بعد التسجيل في الموقع

الالكتروني للمجلس المحلي، من الحصول على اسم المستخدم وكلمة المرور، ثم التصويت عبر الحاسوب أو الهاتف النقال[31].

كذلك في دولة الإمارات العربية المتحدة إذ نص القانون على ان "تسلم لجنة مركز الانتخاب لكل ناخب ورقة الاقتراع ليثبت رأيه فيها في المكان المخصص...، وفي حالة استعمال نظام الانتخاب الالكتروني تتبع الطرق المقررة في هذا النظام لتحقيق الغرض المطلوب"[32]. هذا وتكون الأصوات عادةً مشفرة" لان البناء التحتي الأساسي لنظام التصويت الالكتروني يكون مصمم وفق أحدث خادمات قاعدة البيانات[33].

وقد تستخدم الوسائل الرقمية بالتزامن مع الوسائل التقليدية، ففي البحرين فقد نص المشرع على أن "لكل مواطن مقيد في احد جداول الانتخاب وتواجد خارج مملكة البحرين أن يبدي رأيه في الاستفتاء أو الانتخاب بالطريقة العادية أو الالكترونية وذلك وفقاً للإجراءات التي يصدر بها قرار من وزير العدل والشؤون الإسلامية"[34].

تتيح الديموقراطية ايضاً نشر المعلومات السياسية وتعزيز التواصل والمساهمة البناءة في تكريس الثقافة على الأمد البعيد، وتتيح ايضاً للمواطنين التفاعل مع الحكام على المستويات المختلفة، مما يساعد على بناء الثقة بالسلطة، ففي ايطاليا تم انشاء بوابة مدينة بولونيا لغرض عقد الندوات والاجتماعات الالكترونية بحثاً عن نقاش تفاعلي[35]. إذ تؤدي وسائل التواصل الاجتماعي الى زيادة مشاركة الناخبين وزيادة المنافسة كما حصل في الانتخابات الرئاسية السنغالية في الجولة الثانية عام ٢٠١٢، الى جانب المراقبة العامة اثناء سير التصويت[36].

هذا ويفترض وجود ديمقراطية حقيقية ابتداء" كي يكون هناك مجالاً واسعاً للمعلومات المطروحة بالشكل الذي ييسر من تبادلها، والتعبير عنها من قبل الافراد, ويرتبط ذلك بوجود بيئة مستقرة ذي كفاءة تساعد على جودة المعلومة ونقائها[37]. ويجد آن ماسينتوش ANN MACINTOSH بان الاسهام الالكتروني من شأنه تقوية الديمقراطية التمثيلية، ولا سيما عندما ينصب على تقديم الاستشارات، والمطالبة بالالتماس، أو تقديم العرائض الالكترونية[38].

ادت العلاقة التفاعلية بين أدوات ممارسة الفرد لحقوقه السياسية وبين ادوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الى حدوث تغيير ملحوظ في ثقافة المجتمعات التي سيطرت عليها انظمة تقنية المعلومات[39]. وذلك بعد الاندماج الفني بين وسائل الحوسبة، وبين الاتصال الذي يعد مهارة أساسية لمعظم التصرفات التي يكتسبها الافراد من مجالات التواصل والاستقبال لوسائل التكنولوجيا في وظائفهم وحياتهم حتى اضحى الاتصال الرقمي يمثل القدرة على خلق الاستخدام الفعال[40].

وينكر الفيلسوف جون ديوي John dewey الاعتقاد السائد بان تقدم العلوم سيؤدي من دون شك الى قيام المؤسسات الحرة –حيث سيقضي العلم على الجهل والاساطير والخرافات–والذي كان سائداً في عصر التنوير في القرن الثامن عشر، ويعلل ديوي ذلك الانكار في ان الحكام بإمكانهم ايضاً استخدام وسائل التقدم لصالحهم كاستعمالها في الدعاية الى الافكار والمعلومات المزعومة بشكل واسع واظهار انها قائمة على رضا المحكومين[41]. نلحظ على ذلك انه لا يمكن نجاح العالم الافتراضي من دون وجود وعي يحسن التفاعل مع المعلومة وتقييمها" كي يكون الرأي بناءاً.

وهكذا فان العلاقة بين المواطنة والديمقراطية الرقميتين هي تكاملية" لكون الاخيرة هي موضوع الاولى من حيث كونها تمثل المشاركة في الشؤون العامة.

المطلب الرابع

احتواء الفجوة الرقمية ضمانة للمواطنة

من نافلة القول تحتاج الوسائل التقنية إلى ذكاء ومهارة مستخدميها بدلاً من عضلاتهم بسبب دورها في تسهيل ومعالجة المعلومات ونشرها[42]. لكن ذلك لا يكفي، بل يفترض تمتع المواطنون الرقميون بمهارة الوصول إلى الوسيلة وحسن استخدامها على الوجه الصحيح[43].

فكلما زادت إمكانية الاتصال بالإنترنت كلما امكن الحصول على المعلومات، فملء الفجوة الرقمية في استقطاب حرية الانترنيت واستعمالها يعتبر امراً جوهرياً.

إذ يؤدي ضعف نسبة الافراد الذين يحسنون استخدام التكنولوجيا الى ضعف ممارسة الديمقراطية الالكترونية، مما يقتضي الحد من خطر احتكار تداول المعلومات

من قبل طائفة قليلة في المجتمع والتي تمتلك القدرة على دخول المواقع الحكومية على حساب الغالبية[44].

يعد الوعي امراً مفروغاً منه في شتى مجالات المواطنة الرقمية بما في ذلك التصويت الالكتروني. إذ يفترض وعي الناخب بعملية حساب الأصوات من حيث اسلوب عمل اجهزة التصويت، وطريقة احتساب الأصوات وغير ذلك من العمليات.

وعلى هذا الاساس أسست ثورة المعلومات لمفهوم سلبي في تهميش بعض الافراد بسبب ضعف امكانياتهم المالية في الحصول عليها، ويأتي ذلك بالتوازي مع مفهومها الايجابي في تقريب العلاقات بين الأفراد[45]. ويميل الباحث الى ان تنمية الوعي الفكري والفني يساعدان على تبادل الثقافات وترقيتها. وهي احدى متطلبات حق التنمية المستدامة، الذي يعتبر الانترنيت من شروط نجاحها.

فعلى سبيل المثال تواجه المواطنة الأفريقية مشكلة في التعددية والتشاركية بسبب تحديات تتطلب تطوير المساهمة في تحسين الوصول إلى المعلومات والإنترنت، وزيادة الوعي بتحديات المجتمع الرقمي ومشاركة الافراد فيه، ودعم الجهات ذات العلاقة في المعلومات والبيانات من أجل خدمة النقاش العام، وكذلك تطوير ثقافة البيانات العامة المفتوحة[46]. ولعل تهيئة الجو الديمقراطي للمشاركة السياسية يبقى واجباً على عاتق السلطة وذلك بان تجري عملية الانتخاب أو الاستفتاء بعيداً عن تأثير أية جهة كانت، فضلاً عن ضمان إزالة جميع العوائق التي تحول من دون المشاركة الكاملة في الانتخاب أو الاستفتاء، فالدلالة بان الأخيرة كانت حرة من عدمه هي مدى تسهيلها للتعبير الكامل عن الإرادة السياسية للناخبين[47].

ويرى وجسيك S. Wojcik من الجيد تحسين الواقع عبر دراسة أنماط ملموسة من استخدام شبكة الإنترنت، بشكل يفترض معه محو الأمية، وخلق الدراية والقدرات اللازمة لاستخدامات معينة في الفضاء الالكتروني[48]. ويتطلب محو الأمية العلمية اكتساب مجموعة من المعارف الأساسية، حيث ان اكتساب المعرفة يمثل التحرر بحد ذاته" لكي يعتبر الفرد مواطناً في مجتمعه، وهناك عدد من المستويات المعرفية تشمل قدرة التعرف على المصطلحات العلمية، والقدرة على استخدام المفردات العلمية في

الممارسة، وفهم طبيعة العلم ودور التكنولوجيا في المجتمعات[49]. الامر الذي يقتضي تحقيق تكافؤ الفرص بين الافراد من حيث الوصول إلى التقنية واستخدامها، ومن حيث ضمان الحقوق الرقمية بشكل متساوٍ، ومنع الإقصاء الإلكتروني الذي يحول من دون التطور، وتقليص الفجوة الرقمي[50].

هناك علاقة وثيقة بين الثقافة المدنية للأفراد ومواجهة مشكلات الديمقراطية. فالاختراق الكثيف للوسائل الرقمية في مختلف مجالات المجتمع يجب ان يقابله توسيع مفهوم الثقافة المدنية على حد قول دالغرين Dalgren من اجل ضمان مشاركة المواطنين فيها[51].

في تقديرنا يعد تدخل السلطة العامة في احتواء مشكلات الديمقراطية الرقمية ضرورياً لضمان الممارسة الناجحة لها كما في سن قرارات تنظيمية واضحة، والرقابة على المنافسة وزيادة المنافسة بين القطاعين العام والخاص لتحقيق حرية الاستثمار في قطاع المعلوماتية.

ويقتضي مليء الفجوة المعلوماتية إزالة الموانع امام حرية النفاذ للأنترنيت من دون تمييز، وكذلك تقديمها بتكلفة معقولة، وتشجيع النشر[52]. فضلاً عن خلق ثقافة فنية لدى القطاع العام من أجل ترشيد البيروقراطية.

مما تقدم ترمز المواطنة الرقمية الى قدرة الفرد في المشاركة في المجتمع عبر شبكة الانترنيت، وهي ترتبط مع الديمقراطية من حيث الوسيلة والهدف, إذ تساعد الوسائل التقنية في توسيع ثقافة الفرد وقدرته على المشاركة وتقييم العلاقة السائدة بينه وبين السلطة, الامر الذي يتطلب احتواء الفجوة الرقمية بين الأفراد كضمانة لنجاح المواطنة.

المبحث الثاني

أثر المواطنة الرقمية في العضوية السياسية للفرد

أثرت المعلوماتية في مجالات الحياة الاجتماعية والحكومية المختلفة. من ضمنها العضوية السياسية للفرد. والتي تمثل صورة من صور حق المواطنة التي تجسد شعور الفرد في الانتماء الى المجتمع وليس مجرد الاقامة فيه، فاذا انعدم هذا الشعور فلا يتحقق التكامل الاجتماعي الملازم للهوية الوطنية، وكثيراً ما يحصل ذلك بسبب اما عدم الحصول على الحقوق الكافية او انعدام الفساد او الامن[53]. لان المواطنة بمعناها التقليدي انما تقوم على رابطة العيش بين افراد يقطنون في مكان وزمان محدد، وتفترض مسبقاً إعمال المبدأين الآتيين: عدم التمييز والمساواة لغرض الوصول إلى غاياتها المتمثلة بالحد من الصراعات الاجتماعية، وتحقيق الاستقرار، مما اكده كل من اوسلر Osler وستاركي Starky في إن المواطنة انما هي شعور وانتماء وجداني للدولة، ولا يتولد إلا من خلال إعمال تلك المساواة[54]. فهي أساس الشرعية، والتي تجعل الفرد يتمتع بجزء من السيادة ومن الرابطة الاجتماعية في المجتمع الحديث، وليس بالضرورة اشتراكهم في دين أو سلالة معينة داخل الوطن. حيث ان الاخير يعد البيئة الروحية التي تتجه إليه عواطف الانسان القومية[55].

وفيما يأتي سندرس تأثير المواطنة الرقمية في العضوية السياسية من مجالات مختلفة قدر تعلق الأمر بتأثيرها الحقيقي او المحتمل على درجة الانتماء للأوطان في العالم المعاصر، مما يتجسد ذلك في نمط ممارسة الحرية، والحد من مفهوم السيادة، وتوحيد هوية المجتمعات لصالح عضوية أشمل، ومن ثم سنبحث سبل الموازنة من أجل ضمان العضوية السياسية للأفراد داخل الدولة، مما سندرسه في المطالب الاتية:

المطلب الاول

في مجال ممارسة الحرية

يتمثل الهدف الاساس من المواطنة الرقمية في حماية الفرد ليكون فعالاً في حياته، ومُحترم للقوانين، ومستخدم للتقنية بشكل منتظم وذكي في خدمة المجتمع، ولا ينبغي فهم هدف المواطنة على انه وضع العراقيل من أجل المراقبة او التحكم ضد مستخدمي الانترنيت بما يتنافى مع قيم الحرية، بل تهدف إلى توجيه وحماية جميع المستخدمين ولا سيما غير البالغين من خلال تشجيع السلوكيات المرغوبة في التعاملات ومعاقبة الافعال غير المرغوبة وصولاً الى تجسيد ولاء المواطن لدولته[56]. ويشير بينيت Bennett الى دور الهيئات الخاصة والعامة في اكتشاف وتوسيع مفهوم الديمقراطية لتتكيف مع نموذج متقدم ينسجم مع المجتمعات في العصر الرقمي[57]. والتي من الخطأ أن تصنف على انها نوع مستقل في ذاته، إلى جانب أنواع الديمقراطيات التقليدية الاجتماعية" لكون النظم المعلوماتية لا تصنع نموذجاً مؤسسياً يحل محل ما كان قائماً من مؤسسات ونظريات، بل انها تقدم أدوات جديدة تجعل المؤسسات والنظريات القائمة تعمل بطريقة معينة وتمارس غاياتها بشكل أدق وأسرع وأكفأ وأوسع مجالاً، وتؤدي دوراً كبيراً في تغيير الكثير من الممارسات الديمقراطية[58].

يبدو التأثير الايجابي للوسائل الرقمية في سهولة ممارسة الحريات كحرية الفكر والتعبير والاجتماع. إذ اضحى الفرد عنصراً ايجابياً في مجال صنع المعلومة وارسالها وبثها، وانتزع سلطة الإعلام الخامسة لصالحه نتيجة زيادة قوة المواطن الافتراضي[59]. حيث يوفر المجتمع الرقمي فرصاً مختلفة للتفاعل والتعلم والعمل والوجود في العلاقة مع السلطة[60]. وفتح مجالات متعددة أمام ممارسة قضايا المواطنة، ووصلت الى درجة تبادل قيم ومفاهيم وقناعات مشتركة او تعزيزها، اي مارست أدواراً في التغيير السلوكي، كما تتيح الوسائل الحديثة لمجموعة من الأفراد ممن تجمعهم أهدافاً مشتركة تقديم احتجاج او شكوى ضد قرار الادارة من خلال الموقع الالكتروني الخاص بها[61]. مما زاد من قوتهم في العلاقة مع الحكام، ودعم جوهر حق المواطنة.

كما مكنت وسائل المعلوماتية الحديثة ايضاً من كسر عزلة المجتمع البشري وربط الافراد بعضهم البعض عبر الحدود الوطنية بفعل فاعلية وسائل الاتصال في اختصار الوقت والمسافات[62]. وساعدت في تيسير حرية التصويت وزيادة نسبة المشاركة السياسة للناخبين ولا سيما المعاقين بدنياً والمتواجدين خارج الدولة[63].

ويجد روبرت ماكيفر Robert McIver بان استقرار الحكم يرتبط بمدى استيعابه للمجتمع من افكار وعقائد، فالسلطة ليست حرة في تكييف اعمالها، بل تعمل في وسط مصالح متعارضة عليها مجاراة الرأي العام لضمان بقائها في السلطة[64].

تتيح المواطنة ايضاً استقلال الفرد في ان يكون منتجاً عبر تنوع مدخلاته الإبداعية باستخدام التكنولوجيا اي الصناعة الحرة للأعمال الثقافية، وفي أن يعبر عن رأيه في منتج آخر، واصبح الفعل عاماً تشترك فيه أغلب الفئات من دون وصاية من جهة ما، التي قد تجعله غير مستقلاً في افكاره واعماله[65]. لكن المواطنة تؤثر على الحرية بالنظر الى قيامها على أساس مكنة التصرف الاخلاقية الواعية الملتزمة بالقانون، وان الحرية تعد ذي قيمة انسانية راقية" لكونها تعتمد على انتماء موضوعي عقلي يميز بين الخير والشر[66].

يعد جانب من الفقه غياب الرقابة، ومجهولية الفاعل أمران من شأنهما توسيع مجال حرية الفكر والتعبير ولا سيما في قضايا كشف فساد الحكام وعجزهم في أداء مهامهم[67]. مما يجد الباحث انه يحمل وجهان" سلبي من حيث زيادة نسبة الجرائم التقنية، وايجابي من حيث فاعلية ممارسة الحرية، بيد ان تجاوز الوجه الاول يتحقق عند ضمان الكفاية الشخصية للإدارة المختصة، والافراد معاً.

كذلك يبدو الوجه السلبي عند إساءة الاقتراع الالكتروني" لأن أمن النظام قد يسهل التلاعب فيه من قبل مسؤولي الانتخابات، أو مطوري نظام التصويت، أو نظام التشغيل الذي يعمل به، لا بل أن برمجيات التصويت الالكترونية كثيراً ما تكون غير موثوق بها من قبل الناخبين بالنظر إلى طبيعتها القابلة للاعتراض[68]. مما قد يدفع نحو عزوفهم عن التصويت. الأمر الذي يستلزم أتخاذ تدابير حماية معينة لجعل إجراءات التصويت مترابطة منطقياً بحيث تكون معروفة للناخبين بهدف الحفاظ على المبدأ

الديمقراطي، ويجب كفالة استقامة وسلامة العملية الانتخابية أو الاستفتائية[69]. كما في دولة الامارات العربية المتحدة إذ يتولى فريق تقنية المعلومات المؤلف من ذوي الاختصاص الفني والقانوني مهام الإشراف على سير الانتخابات[70].

وهكذا فان مساهمة المواطنة الافتراضية في ممارسة الحريات هي ايجابية تعزز المشاركة العامة للأفراد في المجتمع من خلال تداول المعلومات وتقييمها، وابقاء الحكام تحت رقابة الشعب، بل اضحى للحريات معنى انساني اشمل.

المطلب الثاني
في مجال السيادة

لم تعد المواطنة محصورة في بلد معين كما كان وفق المفهوم التقليدي، بل اضحى لها معنى مغاير بسبب تعدد الرؤى امام المواطنين في المجتمع الدولي من خلال شبكة الإنترنت[71]. مما يثير ذلك تساؤل مفاده: ما مدى تأثُر سيادة الدول امام تنامي قدرة الافراد؟ وما مدى منافستهم لها؟ يميل المفكر يوهان غالتونغ Johan Galtung الى ان العالم في الوقت الحاضر يضم ستة انواع من المواطنين بما في ذلك الشعوب وليس منظمات إقليمية وعالمية (كالأمم المتحدة)، ودول وشركات عابرة للحدود، ومنظمات عالمية مدنية، وسلطات محلية فحسب، حيث ان جميعهم يجب ان يكونوا فاعلين في الديمقراطية العالمية[72].

ويعلل جانب من الفقه الغربي ذلك ومنهم لاسيكا Lassika وراينغولد Ringoldالى تعاظم القدرة السياسية للأفراد نتيجة تكنولوجيات الإنترنيت، كما ذهب رأي الى ان الشباب أخذوا يعتنقون نوعاً من المواطنة الفاعلة عبر المدونات الصحفية الرقمية[73]. ويذهب الفقيه وليام جيبسون William Gibson الى ان "الفضاء الالكتروني" اضحى يمثل آليات جديدة حلت محل السلطة وقدراتها التقليدية وهي وسائل غير مادية، وفي بادئ الأمر كان الموضوع اقرب الى التصور عند بدء ظهور المصطلح، ثم تحول الى واقع حقيقي بعد ظهور نظام الشبكات، الذي سمح بسهولة التواصل والاندماج فيها عن طريق أنظمة البيانات السريعة والمُبسطة، وحدد هاورد

رينجولد Howard Ringgold فكرة "الفضاء الإلكتروني" على أنه فضاءاً مفاهيمياً تتضح فيه البيانات والعديد من المجالات والعلاقات الإنسانية المُجردة بلا حدود جغرافية[74].

لم تعد للحدود بين الدول اهمية جوهرية بسبب طبيعة الوسائل التقنية التي وسعت من نطاق العلاقات على الرغم من استمرار تواجد التجمعات القومية والثقافية في ارضها، فالمجتمعات المنفصلة والمعزولة في الماضي اختلطت اليوم بمجتمع انساني أكبر، واصبح عليها واجب التكيف الدائم مع واقع المجتمع العالمي المُتمدن، مما يثير مسألة التوازن بين مختلف التوجهات في الدولة الواحدة[75]. وعلى هذا الاساس بدأ التمييز بين نوعين من السيادة (على حد قول وليام بريك William Brake): السيادة الدستورية وتعني قدرة الدولة في بسلط سلطتها على كل اراضيها، والسيادة العملياتية وتعني فعالية الدولة في الرقابة والأشراف على الاعمال جميعها، وهي التي تهددها تكنولوجيا المعلومات، بينما تبقى السيادة من النوع الاول محمية بموجب القوانين والمواثيق الدولية، واضحت قرارات الكثير من القضايا في العصر الرقمي تحتاج بفعل الرأي العام الى مجهود من خارج الحدود او أنها تعالج محلياً ولكن تتأثر بالإملاءات الخارجية كما في التعليمات الاقتصادية للمنظمات الدولية، والشركات الكبرى، أي وسع الفضاء السيبراني من مدار السياسة[76].

وذهب رأي الى ضرورة تكيف الانماط والنماذج التقليدية في الممارسة الديمقراطية مع متطلبات الواقع الدولي وتحديثها، ويميل يوهان غالتونغ Johan Galtung الى انه عندما يكون بإمكان الافراد التأثير في القرار العابر للحدود عندها ستتحقق الديمقراطية العالمية، وفي ذلك يقول الامين العام الاسبق للأمم المتحدة السيد كوفي عنان Kofi Annan ان الديمقراطية على المستوى الدولي تستلزم دمقرطة الامم المتحدة ذاتها، والسماح للفاعلين من غير الدول بمشاركة أكبر على الساحة الدولية، ونشر الديمقراطية عالمياً[77]. غير ان تحقق تلك يفترض تنحية ليس الانتماءات القومية فحسب بل الفرعية ايضاً كالدين والقبلية التي تتعارض مع الانتماء الانساني الكوني،

ولعل المشاركة المباشرة للأفراد ستجنب صعوبات الديمقراطيات النيابية التقليدية كما يقول ديفيد هيلد [78]David Held.

وهكذا تنامت العضوية السياسية للفرد في العالم الافتراضي بعد ضعف السيادة الدولية في الجزء الخاص بسلوكيات واعمال الافراد المعلوماتية، إذ من الصعب على السلطة بسط سلطتها المادية على الاعمال الواقعة ضمن اقليمها امام تعاظم الاقتدار السياسي للأفراد في الفضاء الالكتروني، واصبحوا فاعلين في المجتمع الدولي.

المطلب الثالث

في مجال قيم المجتمع وهويته

حيثما كانت القيم الداخلية مشتركة ومعترفاً بها من قبل الافراد فأنها تعد من محددات الحقوق في المجتمع وتعكس هويته، وتكون معيار الشرعية فيه، بمعنى انها تتحول الى منفعة تستحق الحماية" لكونها تخص روح الممارسة القانونية" فمن غير المنطقي فرض الاحترام على قيم غير مرغوب فيها وغير مستقرة، ولا سيما انها تختلف من مجتمع الى آخر[79].

ان يكون الفرد مواطناً يعني ان يكون مرتبط اجتماعياً، ويشير ديفيد جرين David Green في كتابه "اعادة اكتشاف المجتمع المدني" بان المجتمع القوي الذي ينسجم فيه الشعور الجماعي مع الحرية يكون مجتمعاً غنياً بالمواطنة، حيث سيتعهد فيه الافراد برعاية مؤسسات الأمة وقيمها وأخلاقها، مما يلبي الحاجات العامة بشكل مباشر وطوعي، ويعد ريتشارد ايكرسلي Richard Eckersley نتيجة الفشل في تكريس معنى انتماء الفرد لوطنه هو التفكك الاجتماعي بسبب عدم وجود اطار عمل واضح للقيم المجتمعية المشتركة[80].

هذا وتظهر اهمية المواطنة عادةً في المجتمع متعدد الثقافات على المستوى القومي أو العرقي أو الديني ونحو ذلك، إذ يقع على عاتق المشرع احترام القيم المشتركة بين اوساط المجتمع لكون ايجاد اللحمة ضرورية لوحدة المواطنة، والا تعرضت للتجزئة[81]. كما يساعد التوفيق بين المصالح المختلفة على الحيلولة دون بقاء التمايز

بين الافراد، من خلال اشعارهم بالانتماء وخلق الحوار فيما بينهم بغية التوصل إلى وضع حد للفوارق المجتمعية واذابتها، وعلى الرغم من صعوبة تحقيق ذلك في المواطنة التقليدية بالنظر الى ارتباط ذلك بالبيئة المغلقة التي يعيش فيها الافراد، والتي تعقد من عملية استقلالهم عن الثقافة الفرعية التي ينتمون إليها[82]. الا ان مكنات المواطنة العالمية التي خلقها الفضاء الالكتروني تساعد في تذليل تلك البيئة.

كان من آثار الوسائل الرقمية انها ادت إلى تبادل خصائص الأفراد، ومن ثم خصائص المجتمع بسبب استخدامها على نطاق واسع[83]. إذ تسمح خصوصية الاتصال للأفراد بالتواصل فيما بينهم بشكل مستمر بالشكل الذي يمكنهم من خلق مجتمعات تشاركهم الاتجاهات نفسها لإشباع رغباتهم في عالم الكتروني يجدون فيه أنفسهم[84]. مما يؤثر في السلوك الانساني كالقيم والتقاليد والتي أخذت تميل في عصر التكنولوجيا نحو العالمية على حساب القوميات المحلية[85].

وعالم ما بعد الوطنية يفسر المواطنة على اساس فك الارتباط بين الحقوق والهوية، فلا ترتبط الأخيرة بمركز قانوني محدد، وعلى هذا الأساس وقع المهاجرين في صراع بين نيل الحقوق بحكم عضويتهم في الجماعة وفق مفهوم المواطنة العالمية وبين صعوبة المساواة في الحقوق على وفق مفهوم المواطنة التقليدية، ويجد الاستاذ ياسمين سويزال Yasmine Swizal بأن المواطنة فقدت بالتدرج اساسها لصالح عضوية اكثر عالمية بسبب تقارب مفاهيم حقوق الانسان الدولية، ولم تعد الحقوق للمواطنين فحسب، بل أخذت تشمل المقيمين الاجانب، أي اضحى الاعتراف على أساس الشخصية الانسانية وليس الانتخاب الوطني[86].

والسؤال الوارد لدينا هو ما هي الاثار السلبية المترتبة على عدم استقرار القيم ؟ تولد سهولة تبادل المعلومات عبر الحدود آثار عديدة منها عدم استقرار المجتمعات بسبب تضارب القيم الطارئة مع القيم الموجودة. فالعبرة في القيم محل الحماية ان تكون مشتركة تؤدي الى التعاون لا الى الصراعات في المجتمع، مما يتطلب انتقاء افضلها الذي يستحق معنى الحق ليكون عامل اندماج لا عامل تفرقة، ولا سيما ان القيم والهوية في

المجتمع يرتبطان معاً ويساهمان في استقراره وتلاحمه، وعلى هذا الأساس توطد هوية المجتمع طريقة انتماء الافراد الى مجتمعهم[87].

فالأفكار والمعلومات التي تتداول عبر شبكة الانترنيت في الغالب هي غير مألوفة في مجتمعاتنا، ولا يغني عن ذلك امكانية فرض الرقابة" لكونها ستحول البيئة الى مكان غير مستقر[88]. **إذ اضحت مواقع الانترنيت مكاناً فوضوياً لمليارات الأفكار والوقائع التي يسعى كل فرد الى طرحها امام الغير، مما يشكل نقلة نوعية في العالم الرقمي, الذي يتسم بالغموض, وتؤدي محركات البحث دور الوسيط بين من لديه المعلومة وبين من يبحث عنها**[89].

ويميل الاستاذ جيرترود هيميلفارب Gertrude Himmelfarb **الى ان الحرية المطلقة يقابلها الإفساد بشكل مطلق، وتكون كذلك حينما تنفصل عن التقاليد والاخلاقيات السائدة، حيث يكون الافراد هم مصدرها الوحيد**[90]. **الأمر الذي يؤثر على القيم الداخلية التي سيستعاض عنها بمعايير جديدة، يترتب على مخالفتها العزلة عن مواكبة الأجيال القادمة، ولا يشترط تحقق الانهيار التام للقيم السائدة**[91]. **لان مجرد تراجع القيم قد يتسبب في حدوث أشد المشاكل الاجتماعية كالميل نحو المنازعات وغلبة المصالح الخاصة والمطالبة الكثيرة بحقوق جديدة بشكل لا ينقطع**[92]. **وقد انتقد كنيث كارست** Kenneth Karst **المواطنة العالمية" لكونها تفتقد إلى اطار مؤسساتي يحمي القيم الاساسية**[93].

يساعد على ذلك مبدأ "الحياد" الذي يحكم العلاقة بين الفرد والسلطة، بمعنى الا تكون الاخيرة حرة في قبول الافكار او عدم قبولها، بل يجب ان تكون محايدة في نظرها الى الافراد وآرائهم" لكون جميع الافكار تولد متساوية، مما ايدته المحكمة العليا الامريكية في قولها "طبقاً للتعديل الدستوري الاول فانه لا يوجد شيء اسمه فكرة زائفة، ومهما بدت الفكرة ضارة او مؤذية فانه لا نعتمد على نظرة القضاة في تصحيحها والمحلفين، ولكننا نعتمد على تنافس الافكار الاخرى معها"[94].

حتى اضحت الممارسة السياسية تدعى بـ(الديمقراطية الصاعدة)، التي تشير الى القدرات الجديدة التي اكتسبتها عدة شعوب وقابليتها على تنظيم وتمثيل نفسها في اتحادات وتكتلات لها اهدافها تجاه المؤسسات السياسية والاقتصادية السائدة، فتكون حركة مدنية عريضة النطاق عابرة للحدود، وغالباً ما تناهض سياسات حكم الاغلبية داخل الدول[95].

كذلك قوضت الثورة الرقمية من الافكار التي كانت تنطوي تحت المواطنة في مفهومها التقليدي كحب الوطن والإحساس بالانتماء إليه ولا سيما في اوساط الجيل الجديد من البالغين الذين اقتصر انتمائهم الوطني على مجرد انشطة بسيطة (كإرسال اعجابات او تعليقات الكترونية) من دون التقدم بفعل خارجي معين[96]. **واذا وصل التعبير الرقمي الى درجة التعصب فانه سيكون هداماً لعلاقة المواطنة بسبب تبعاته. كتلك الفئات المتطرفة التي لديها معتقدات وافكار دينية وسياسية يرغبون في فرضها، وقد يصل الأمر الى لجوئهم نحو الارهاب**[97]. **والتي قد تستغل ضعف جهات الرقابة على الشبكات المعلوماتية.**

وعليه اضحت المواطنة وفق المفهوم الدستوري في ظل الفضاء الالكتروني عالمية ومن غير الممكن توحيد قيم الانتماء لجغرافية محددة، الامر يفتت هوية المجتمعات الوطنية لصالح عضوية انسانية لا حدود له.

المطلب الرابع

سبل الموازنة في ضمان العضوية السياسية للأفراد

هناك مجموعة متطلبات تحقق الموازنة في تحليل المواطنة الرقمية، التي بوجودها سنكون امام مشاركة حقيقية للفرد في المجتمع. ولعل ذلك يرتبط بتحقق المواطنة نفسها، التي تستلزم ليس التواصل الاجتماعي، واحتفاظ الافراد بحرية الرأي فحسب، بل وجود المسؤوليات التي يتحملها الفرد في المجتمع، وهي بذلك تمثل المظهر الاساس في الدول الديمقراطية، كما تتطلب المواطنة العمل على مبادئ أخلاقية سامية للوصول الى مجتمع فعال ضمن مجموعة مجتمعات عابرة للحدود متعددة الثقافات، مما يفترض الموازنة بين الاقتدار الشخصي للفرد ومسؤولية المجتمع في الرفاه" لان الافراد يمكنهم التأثير واحداث نتائج غير متوقعة على المجتمع المحلي[98]. مما يفترض ان يكون للمواطن الرقمي القدرة على فهم القضايا الاجتماعية والثقافية والانسانية وممارسة الاستخدام القانوني[99]. انسجاماً مع متطلبات المواطنة في احترام الفرد لنفسه، ولغيره سواء في شخصه او ممتلكاته[100].

ويجد الاستاذ ريبلز Ripples ان المواطنة الرقمية تقتضي الوصول والتبادل اي المشاركة الكاملة عبر الانترنيت، ومراعاة آداب الرقمية من حيث ذاتية السلوك، فضلاً عن وجود القانون الرقمي الذي يحدد المسؤولية الموضوعية والإجرائية عن الافعال[101]. إذ تعتبر تلك الآداب عنصراً اساسياً في المواطنة الافتراضية اي يجب ان يكون المستخدمين على علم بالمبادئ التوجيهية الإقليمية والوطنية، التي تحكم استخدامهم وسائل الإعلام[102].

ويعد من متطلبات نجاح المواطنة الرقمية كفاءة الفرد من حيث مدى القدرة على تعبئة ونشر القيم والمعرفة[103]. وتحقق العلم بالحقوق والواجبات لغرض المشاركة في النشاط المجتمعي، ووجود مصادر معلومات حقيقية للمشاركة الإيجابية في المجتمع بعيداً عن المعلومات السلبية التي تقود الى نتائج سلبية كالتطرف، يضاف الى ذلك لزوم تحقق مهارات المشاركة التي تعتمد على اسلوب توظيف المعرفة العامة عملياً، واعتماد السلطة لمبادئ المرونة والشفافية في عرض القضايا" كي يساعد ذلك على

فاعلية مشاركة الافراد في شؤون الحكم بحرية[104]. لان من شأن غياب الشفافية تحجيم مشاركة العامة في الشؤون الحكومية بسبب حالة الاحباط وعدم الثقة[105]. مما أكدته بعض الدساتير عند تقرير التصويت الالكتروني كما في دستور كولومبيا لسنة ١٩٩١ المعدل النافذ الذي نص على انه "يمكن استخدام الاقتراع الإلكتروني لتحقيق المرونة والشفافية في جميع عمليات التصويت"[106].

هذا ويميل الاستاذ جون غاردنر John Gardner الى ضرورة تقوية البنى الوسيطة بهدف إغلاق اي فجوة بين الفرد والدولة، وتحصين الأسر والمجتمعات المحلية[107]. مما يؤيده الباحث حيث انه كلما اتسعت الفجوة بين الافراد والسلطة كلما اتجهت ميولهم نحو تقبل ثقافات عابرة للوطنية، إذ ستعزز فاعلية تلك البنى –التي قد تتجسد في اعضاء المجلس النيابي وكذلك منظمات المجتمع المدني في نقل مشكلات الافراد وحاجتهم وترجمتها الى تشريع نافذ– من الانتماء الداخلي للمحكومين داخل البلاد بفعل التجاوب العفوي للحاكم مع مصالح الافراد.

ولأجل الحفاظ على هوية المجتمعات الداخلية يتعين وجود قواعد من شأنها المحافظة على الوجود الاجتماعي للفرد. ولأجل ذلك اتجهت بعض الدساتير الى اعتبار المواطنة ذي وظيفة عامة كما في دستور المكسيك لسنة ١٩١٧ المعدل النافذ الذي نص على ان "التنظيم والتشغيل الدائمان للسجل الوطني للمواطنين وإصدار الوثائق التي تؤكد أن المواطَنة المكسيكية خدمات ذات مصلحة عامة، وبالتالي فإنها من مسؤولية الدولة والمواطنين طبقاً لأحكام القانون"[108]. وكذلك دستور دولة الامارات العربية المتحدة لسنة ١٩٧١ النافذ الذي كفل في عدد من المواد هوية المجتمع وإقامتها على اساس الانتماء وتحمل المسؤوليات الوطنية وعدَها من الدعامات الاساسية للاتحاد، إذ نص على انه "الأسرة اساس المجتمع قوامها الدين والاخلاق وحب الوطن، ويكفل القانون كيانها، ويصونها ويحميها من الانحراف"، ونص ايضاً على ان "احترام الدستور والقوانين والأوامر الصادرة من السلطات العامة تنفيذاً لها ومراعاة النظام العام واحترام الآداب العامة، واجب على جميع سكان الاتحاد"[109].

كما نص دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ على ان "الاسرة اساس المجتمع، وتحافظ الدولة على كيانها وقيمها الدينية والاخلاقية والوطنية"[110]. ومع ذلك لم يشرع قانون لحماية الافراد من الافكار التي تهز قيمهم الاخلاقية والوطنية كقيم معنوية. ولا سيما ان قانون العقوبات الحالي رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ المعدل النافذ تناول تجريم افعالاً تقليدية كمساعدة عدو او التخابر مع جهة اجنبية، او التخريب او المساس بأسرار الدفاع او عند وجود اعتداد على المعتقدات الدينية عن طريق التشويش على ممارستها او التحقير منها او اهانتها او تحريفها.. كما انه تبنى مفهوماً اجتماعياً لـ"الآداب العامة" قابلاً للتغير على حسب الزمان والتي تعني احترام أسس الكرامة الأدبية للجماعة والمبادئ والقيم التي تحملها، والتي تترك لتقدير القاضي مستهدياً بالأعراف والتقاليد الاجتماعية السائدة وقت ارتكاب السلوك وما تأصل في ضمير الافراد من قواعد سلوك اجتماعي معينة[111]. الأمر الذي يسهل التأثير على قيم المجتمع في العالم الافتراضي.

ويجد الباحث انه بالنظر الى اهمية المواطنة فان تنظيمها وتقييدها يجب ان يكون بقانون وليس بقرار حفاظاً على الحقوق كما فعلت بعض الدساتير كدستور دولة بنين لسنة ١٩٩٠ النافذ الذي نص على انه "تدخل القواعد الخاصة بالأمور الآتية في نطاق القانون: المواطنة والحقوق المدنية والضمانات الأساسية التي يتمتع بها المواطنون لممارسة الحريات العامة...[112]".

كما تميل الدساتير الاتحادية الى جعل المواطنة من المسائل التي تنفرد بها حكومة الاتحاد وليس الولايات كما فعل دستور الاتحاد الروسي لسنة ١٩٩٣[113]. وكذلك القانون الاساس لجمهورية المانيا الاتحادية لسنة ١٩٤٩[114]. والدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥[115].

ولما كانت المواطنة في شكلها الحديث تشكل تحدياً لمستقبل الدولة المعاصرة فذلك يوجب ان تتعامل مع الفرد بوصفه مجرداً والواقع بعيداً عن الاعتبارات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي قد تجعل منه غنياً أو فقيراً أو عالماً أو جاهلاً، أي أن المساواة هي أساس المواطنة[116]. وتعد نتيجة لها من الناحية العقلانية، وتؤدي الى ترسيخ مفاهيم الحكم الديمقراطي القائم على احترام ارادة المواطن، فكلما شعر الافراد

بالانتماء والمساواة في دولته كلما اتسع مدى المشاركة السياسية على نحو ايجابي، ويفترض العمل على تعزيز شعور الانتماء، كي تتماسك الأمة وتستقر[117].

وعليه فان سبل الموازنة في ضمان العضوية السياسية للفرد تقتضي ادراك المسؤوليات وكفاءة الفرد في تعبئة ونشر القيم والمعرفة، واعتماد السلطة لمبادئ المرونة والشفافية، وتقوية البنى الوسيطة، الى جانب الدور الايجابي للمشرع الدستوري في اعتبار المواطنة وظيفة ايجابية ذات خدمة عامة وان تحمى بقانون مركزي.

مما تقدم ان المواطنة الرقمية تساعد في توسيع العضوية السياسية للفرد في مجالات عديدة اهمها في ممارسة حريات الفكر والتعبير، حتى اصبحت المواطنة عالمية وانسانية بطبيعتها بسبب ضعف مجال السيادة الدولية في الجزء الخاص بسلوكيات واعمال الافراد المعلوماتية، ولعل السبيل الى ضمان العضوية السياسية للفرد هو بادراك المسؤوليات، واعتماد مبادئ المرونة والشفافية، وتقوية البنى الوسيطة.

الخاتمة

بعد امام البحث في موضوع (المواطنة الرقمية وأثرها في العضوية السياسية للفرد) تم يظهر للباحث الاستنتاجات والتوصيات الاتية:

اولاً: الاستنتاجات

١. **تعني المواطنة الرقمية قدرة الفرد على المشاركة في المجتمع عبر شبكة الانترنيت.**
٢. **تتصف العلاقة بين المواطنة والديمقراطية الرقميتين بانها تكاملية" لكون الاخيرة هي موضوع الاولى.**
٣. **تكون المواطنة الرقمية ايجابية في مجال ممارسة حق الحرية بحكم سهولة تداول المعلومات وتقييمها، مما يعزز مكانة وانتماء الفرد في المجتمع.**
٤. **غلبة المواطنة العالمية للفرد على حساب عضويته السياسية في المجتمع المحلي بسبب ضعف مجال السيادة في الجزء الخاص بفرض السيطرة المادية على اعمال الافراد المعلوماتية ممن اضحوا فاعلين في المجتمع الدولي, كما أثرت الوسائل الحديثة في هوية المجتمع بسبب صعوبة توحيد قيم الانتماء في الفضاء الالكتروني.**
٥. **يقتضي تعزيز العضوية السياسية للفرد تحقق الكفاءة في تعبئة ونشر القيم والمعرفة، واعتماد السلطة لمبادئ المرونة والشفافية، وتقوية البنى الوسيطة، وان تكون المواطنة وظيفة ايجابية ذات خدمة عامة تنظم بقانون مركزي.**

ثانياً: التوصيات

١. **من المستحسن النص في الدستور على احترام المواطنة العالمية بما يحافظ على الانتماء الوطني للأفراد –من خلال ضمان حقوقهم الدستورية، وتوزيع الاعباء العامة بالتساوي–، ولا يمكن اغفال هكذا مواطنة بالنظر الى ارتباطها الوثيق مع ممارسة الحريات الانسانية.**
٢. **نقترح اعتماد رؤية المفكر جون غاردنر John Gardner في تقوية المنظمات الوسيطة (كمنظمات المجتمع المدني) واشراكها من اجل احتواء الفجوات التي تحصل بين الحاكم والمحكوم في الدولة الواحدة.**

٣. من الممكن تعزيز دور الشرطة الديمقراطية (المجتمعية) في الحد من فوضوية الافكار التي يُعبر عنها عبر شبكة الانترنيت.

٤. من الافضل وجود هيئة فنية مختصة تعمل بالتعاون مع شركات الاتصالات والمعلوماتية لوقاية الافراد من الافكار التي تتنافى مع قيم المجتمع وهويته.

المصادر والهوامش

[1] Sameh Fawzy, (2007) Citizenship, 1st Edition, Human Rights Education Series (10), Cairo Center for Human Rights, Egypt, pp.7-8.

مع العلم ارتبط ظهور فكرة المواطنة بنظام المدينة في اليونان القديمة، التي افرزت فكرة "المواطن" بوصفه عضواً في طبقة الاحرار المتساويين بالنظر لتماثلهم في الصفات والمشاعر، وقد عدّ ارسطو المدينة جماعة المواطنين المنظمين سياسياً.

See; Dominique Schnaber, (2016) Christian Bachelet, What is Citizenship?, translated by: Sonia Mahmoud Naga, The National Center for Translation, 1st Edition, Cairo, p. 12.

وجرى تداول تعبير "المواطن" بعد نجاح الثورة الفرنسية ١٧٨٩م، مما جعله ملازماً للدولة الحديثة المدنية.

See; Ali Watut (2013), Democracy and Human Rights (a Social Perspective), Dar of Al-Madina Al-Fadila, Baghdad, p.203.

[2] Louis Reynolds (2016), Ralph Scott, Digital citizen; countering extremism online, Demos: Magdalen House, London, p.19.

[3] Saleh Dajjal (2010), Protection of Freedoms and the State of Law, Ph.D. Thesis, University of Algiers-Faculty of Law, p. 126.

[4] Imad Al-Din Al-Rasheed (2005), Citizenship, Basic Concepts Series, 1st Edition, Dar towards the Summit, Syria, p.17.

[5] Sameh Fawzy, op.cit, pp.9, 11, 19. cited in ref. [1]

[6] Imad Al-Din Al-Rasheed, op.cit, p.22. Cited in ref. [4]

[7] Article (95) of Ecuadorian constitution for 2008.

[8] Article (416/6) from the constitution same.

[9] Saeed Sedky, The State in a Changing World, Emirates Center for Strategic Studies and Research, undated, pp. 105, 106.

[10] Article (423/5) of Ecuadorian constitution for 2008.

[11] Article (1) of Brazil's Constitution for 1998.

[12] Article (7/1) of Sudan constitution for 2005.

[13] Article (144/Second) of The Constitution of the State of Bolivia for 2009.

[14] Article (3/3) of South Africa for 1996.
[15] Article (18/first) from the Constitution of the Republic of Iraq for the year 2005.
[16] Gamal Mohamed Ghaitas (2009), Digital Democracy, Dar Nahdet Misr for Publishing and Distribution, p. 40.
[17]Cédric Kalonji (2016), Philippe Couve et Julien Le Bot, CitoyennetÉ Numerigue:ce que l'afrique prépare, cooperation medias, Paris, p.2. Recherche publiée sur le site web suivant: http://www.cfi.fr/sites/default/files/etude_citoyennete_afrique.pdf.
[18]Aytekin Ismana, Ozlem Canan Gungorenb(2014), Digital citizenship,The Turkish Online Journal of Educational Technology, volume 13 , no. 1,Sakarya University, Faculty of Education, "Sakarya", Turkey, p.73.
[19]Louis Reynolds, Ralph Scott, op.cit, p.19. cited in ref. [2]
[20] Nawal Moghazeli (2017), The Role of Information and Communication Technology in Establishing a New Practice of Democracy: Electronic Democracy, Journal of Political Science and Law, Arab Democratic Center, Vol. 3, Algeria, http://democraticac.de/?page_id=37575. (Date of visit: 22/4/2018).
[21] Tamer Al-Maghawry Muhammad Al-Mallah (2016), Digital Citizenship: Challenges and Hopes, E-Learning Journal, Mansoura University, 19, Research published on the following website: www.emag.mans.edu.eg (Visit date: 21/4/2018).
[22]Fabien Granjon(2014), Citoyenneté numérique et nouvelles formes médiatiques, Colloque pour les 30 ans de la revue, Séance 5: Paris INHA, p.4 .Rapport publié sur le site web suivant:http://revue-reseaux.univ-paris-est.fr/fichiers/R5.%20Citoyenneté%20numérique...pdf
[23] Tamer Al-Maghawry, op.cit. cited in ref. [21]
[24] Tamer Al-Maghawry, op.cit. cited in ref. [21]

[25]Aytekin Ismana, Ozlem Canan Gungorenb, op.cit, p.73. cited in ref. [18]

[26] Nawal Moghazeli, op.cit. cited in ref. [20]

[27] Gayedour Haj Bashir (2016), The Impact of the Digital Revolution and the Extensive Use of Social Networks in Drawing the New Picture of the Concept of Citizenship: From the Ordinary Citizen to the Digital Citizen, Journal of Political and Law Books, Kasdi Merbah University of Bouargla, p.p.15, 702.

[28] Sameh Fawzy, op.cit, pp.11-12. cited in ref. [1]

[29] Nawal Moghazeli, op.cit. cited in ref. [20]

مع العلم ان الفقيه ارترتن وديك Dijk **استخدم تعبير "الديمقراطية عن بعد" منذ عام ١٩٨٧ للإشارة الى دور الحواسيب والشبكات في ممارسة المواطنين للحريات، وانعاشها، ثم استخدم هاكر** Hacker **مصطلح الديمقراطية الرقمية** Digit Democracy **عام ٢٠٠٠.**

See; Abdel Halim Fadlallah (2013), Citizen's Relationship with Power in the Digital Age, a paper submitted to: Byblos Autumn School Conference: Dialogue, Transparency, Democracy, Civic and Political Participation in the Digital Age, Center for Human Sciences and UNESCO. Published on the following website: http://www.dirasat.net/uploads/item_mak_m/6946792.pdf((visited date: 4/21/2018(

[30] Gamal Mohamed Ghaitas, op.cit, pp.28, 90. cited in ref. [16]

[31] Gloria Evans (2005), Electronic Government, translated by: Dar Al-Farouq, 1st Edition, Dar Al-Farouq for Publishing and Distribution, Cairo, pp. 115, 177.

[32] Article (31) of the National Elections Committee Decision No. (1/1/2006) regarding the executive instructions for elections.

[33] Jan Gerlach and Urs Gasser (2009), Three Case Studies from Switzerland; E-Voting, Berkman Center for Internet & Democracy, Harvard University, p.7.

[34] Article (25) of the Bahraini Political Rights Act No. (14) for 2002.
[35] Research and Consultation Institute, Towards a Knowledge Society, Ninth Edition: Electronic Government, King Abdulaziz University, Jeddah, 1427 AH, pp. 12-13, 30.
[36] Cédric Kalonji, op.cit, pp.28-29. cited in ref. [17]
[37] Gamal Mohamed Ghaitas, op.cit,pp.46, 94, 216. cited in ref.[16]
[38] Nawal Moghazeli, op.cit. cited in ref. [20]
[39] Jamal Ali Al-Dahshan(2014), "Education and Human Building in the Light of Democratic Transformations," a paper presented to participate in the Fourth Scientific Conference held for the period, Faculty of Education, Shebin El-Kom - Menoufia University, http://geldahshancom.blogspot.com.br (Date of visit: 20/5/2018).
[40] Abdul-Karim Ali Jabr Al-Dabisi, and Zuhair Yassin Al-Tahat (2012), The Role of Digital Communications in Enhancing Cultural Diversity, Journal of Communication and Development, Vol. 6, Arab Renaissance House - Beirut, p. 3.
[41] John Dewey (1955), Freedom and Culture, translated by: Amin Morsi Qandil, Al-Tahrir Press, General Affairs Department of the Armed Forces, Cairo, pp. 156-157.
[42] Samir Ibrahim Hassan (2002), The Information Revolution (Its Consequences and Prospects), Damascus University Journal of Arts and Humanities, Vol. 18, No. 1, p. 220.
[43] Aytekin Ismana, Ozlem Canan Gungorenb, op.cit, p.73. cited in ref. [18]
[44] Nawal Moghazeli, op.cit. cited in ref. [20]
[45] Gayedour Haj Bashir, op.cit, p.701. cited in ref. [27]
[46] Cédric Kalonji, op.cit, p.39. cited in ref. [17]
[47] Center for Human Rights at the United Nations(2004), Human Rights and Elections, Democratic Culture Series (1), 1st Edition, House of Cultural Affairs, Baghdad, pp. 33, 34, 56.

[48] Fabien Granjon, op.cit, p.6. cited in ref. [22]
[49] Olivier Morin(2013), Éducation à la citoyenneté et construction collaborative de Raisonnements SocioScientifiques dans la perspective de Durabilité : pédagogie numérique pour une approche interculturelle de QSV Environnementales, These En Vue de l obtention du Doctorate De l universite De toulouse, 25 novembre, pp.60-61.
[50] Tamer Al-Maghawry Muhammad Al-Mallah, op.cit. cited in ref. [21]
[51] Paul Michaelides (2018), Benjamin Tevenin, Media Education: Basic Competencies for Active Citizenship in a Participatory Democracy, research published on the following website: www.mdlab2013.files.wordpress.com (visited date: 21/1/2018).
[52] Ahmad Nihad Muhammad al-Ghoul (2006), Freedom of opinion and expression in international conventions and local legislation, Legal Reports Series (65), Palestinian Independent Commission for Human Rights, Ramallah, p. 18.
[53] Sameh Fawzy, op.cit, pp. 15-17. cited in ref. [1]
[54] Ali watut, op.cit, pp. 203-205. cited in ref. [1]
[55] Ashraf Abdel-Fattah Abu Al-Magd (2015), Features of the Proposed Political System in the Light of General Constitutional Principles, 1st Edition, The National Center for Legal Publications, Cairo, p. 66.
[56] Tamer Al-Maghawry Muhammad Al-Mallah, op.cit. cited in ref. [21]
[57] Paul Michaelides and etc, op.cit. cited in ref. [51]
[58] Rami Hussein Hosni (2012), The role of interactive media in shaping the political culture of Palestinian youth, Master's thesis, Faculty of Arts - Al-Aqsa University, Gaza, p. 88.
[59] Gayedour Haj Bashir, op.cit, p. 704. cited in ref. [27]
[60] Louis Reynolds, Ralph Scott, op.cit, p.20. cited in ref. [2]
[61] Nawal Moghazeli, op.cit. cited in ref. [20]

[62] Abdul Karim Ali Jabr Al-Dubaisi and others, op.cit, p. 2. cited in ref. [40]
[63] Jan Gerlach and Urs Gasser, op.cit,pp.2-4. cited in ref. [33]
[64] Robert McIver, State formation, translated by: d. Hassan Saab, House of Science for Millions, Syria, undated, pp. 32, 33, 51.
[65] Tamer Al-Maghawry Muhammad Al-Mallah, op.cit. cited in ref. [21]
[66] Ashraf Abdel-Fattah Abu Al-Majd, previous source, p. 68. cited in ref. [55]
[67] Gayedur Haj Bashir, op.cit, p. 708. cited in ref. [27]
[68] Eric A. Fischer (2003), CRS Report for Congress on Election Reform and Electronic Voting Systems –Dres-(Analysis of Security Issues), Congressional Research Service,The Library of Congress, 4 November,pp.10-11.

ويلاحظ ان الاتجاه التقليدي الذي نادى به كل من المستر هير Master Hare **وجون ستيورت مل** John Stewart Mill **كان يؤكد على استعمال أوراق للتصويت في مركز عام للانتخاب**.

See; John Stuart Mill, Parliamentary Governments, Translated by: Emile Al-Khoury, Dar Al-Waqada Al-Arabiya for Authoring, Translation and Publishing, 1958, p. 198.

[69] J. C. Godin-Gill (2004), Elections of Free and Fair, Translated by: Hamid Munib, House of Cultural Affairs, Baghdad, pp. 114-117.

[70] **إذ نص المشرع على انه "..أما في حالة استخدام النظام الالكتروني فيتولى مسؤول مركز الانتخابات التأكد من توافر الإجراءات الفنية والتنظيمية المعتمدة في هذا النظام وذلك بمعاونة خبير في نظم المعلومات...". كما نص على أنه "...وعند استخدام التصويت الالكتروني يتم الفرز بإتباع الطرق الفنية المتبعة في ذلك".**
ينظر: Articles (28, 39) of the National Elections Committee Decision No. (1/1/2006) regarding the executive instructions for elections

[71] Alec Couros (2015), Katia Hildebrandt, Digital Citizenship Education in Saskatchewan Schools, the Saskatchewan Ministry of Education, p.4.

[72] Prof. Nadia Mustafa (2013), Global Democracy from Western Perspectives and Towards an Islamic Civilized Perspective in International Relations, 2nd Edition, Dar Al-Bashir Culture, Egypt, p.32.

[73] Paul Michaelides and etc, op.cit. cited in ref. [51]

[74] Zeina Abdullah Muhammad Mustafa (2016), Electronic Censorship and Freedom of Opinion and Expression: A Comparative Study between Egypt and Iran, Periodicals - Strategic Issues, Al-Ahram Center, published on the following website: ttp://accronline.com/ . (Date of visit: 27/6/2016).

[75] William van Dusen Wichhard (2003), Global trends reshaping civil society, research within the book: Building a society of citizens, civil society in the twenty-first century, Editing: Without any Eberly, translation: Hashem Abdullah, i 1, Al-Ahlia Publishing and Distribution House, Jordan, pp. 138 -139.

[76] Abdel Halim Fadlallah, op.cit, pp. 7-8. cited in ref. [29]

[77] Nadia Mustafa, op.cit, pp. 21, 26-27, 32. cited in ref. [72]

[78] Nadia Mustafa, op.cit, p.31. cited in ref. [72]

[79] Jean-Marc Kwaku (2001), Legitimacy and Politics, as a Contribution to the Study of Political Law and Political Responsibility, Translated by: Khalil Ibrahim Al-Tayyar, The Scientific Center for Political Studies, Jordan, pp. 33, 34.

[80] Done any. Eberly(2003), Building a Society of Citizens, Civil Society in the Twenty-First Century, Translated by: Hashem Abdullah, I 1, Al-Ahlia Publishing and Distribution House, Jordan, pp. 22, 31.

[81] Done any. Eberly, op.cit, pp.17, 21. . cited in ref. [80]

[82] Imad Al-Din Al-Rasheed, op.cit, pp. 12-15. cited in ref. [4]

[83] Aytekin Ismana, Ozlem Canan Gungorenb, op.cit, p.73. cited in ref. [18]

[84] Tamer Al-Maghawry Muhammad Al-Mallah, op.cit. cited in ref. [21]
[85] Gamal Mohamed Ghaitas, op.cit, p.213. cited in ref. [16]
[86] Saeed Sedky, op.cit, pp. 107, 119. cited in ref. [9]
[87] Jean-Marc Kwaku, op.cit, p. 34. cited in ref. [79]
[88] Tamer Al-Maghawry Muhammad Al-Mallah, op.cit. cited in ref. [21]
[89] Hal Abelson, Harry Elwes, Ken Layden(2014), How the Digital Flood affects our lives and our happiness, and our freedoms, translated by Ashraf Amer, Hindawi Foundation for Education and Culture, Cairo, p. 165.
[90] Heather Richardson-Higgins(2003), Elements of Building Our American Culture, research within the book: Building a Society of Citizens Civil Society in the Twenty-first Century, Editing: Without any Eberly, translation: Hashem Abdullah, 1st Edition, Al-Ahlia Publishing and Distribution House, Jordan, p. 77.

ويرى الفقيه جون لوك John Locke **بان الحرية حينما لا تناهض اراء المجتمع الانساني او القواعد الاخلاقية الضرورية للحفاظ على المجتمع المدني ستكون ضمن القانون** ..See; ibid, p.78.

[91] Tamer Al-Maghawry Muhammad Al-Mallah, op.cit. cited in ref. [21]
[92] Done any. Eberly, op.cit, p.26. cited in ref. [80]
[93] Saeed Sedky, op.cit, p. 121. cited in ref. [9]
[94] Zodni A. Smolla (1995), Freedom of Expression in an Open Society, Translated by: Kamal Abdel Raouf, 1st Edition, The Egyptian Association for the Dissemination of Knowledge and World Culture, Cairo, p. 77.
[95] Jamal Muhammad Ghaitas, op.cit, p. 225. cited in ref. [16]
[96] Gayedour Haj Bashir, op.cit, pp. 703-704. cited in ref. [27]
[97] Nahla Abdel Qader Al Momeni(2008), Information Crimes, House of Culture, Amman, p. 85.

[98] School Technology Branch -Alberta Education (2012), Right of the Province of Alberta, Digital Citizenship Policy Development Guide , pp.7-8.This document is available on the Internet; https://education.alberta.ca/media/3227621/digital-citizenship-policy-development-guide.pdf
[99] Aytekin Ismana, Ozlem Canan Gungorenb, op.cit, p.73. cited in ref. [18]
[100] School Technology Branch -Alberta Education, op.cit, p.17. cited in ref. [98]
[101] School Technology Branch -Alberta Education,op.cit, p.17.cited in ref. [98]
[102] Alec Couros, op.cit, p.15. cited in ref. [71]
[103] Education Policy Division Education Department Council of Europe (2017), Digital citizenship education working, conference DCE Expert Group, p.7. This research is available on the Internet; https://rm.coe.int/digital-citizenship-education-working-conference-empowering-digital-ci/1680745545.

يقول توماس جيفرسون Thomas Jefferson **لا اعرف عن وجود مستودع امن لسلطات المجتمع الجوهري سوى الناس انفسهم، واذا اعتقدنا انهم غير مستنيرين بقدر كاف لممارسة الحكم بتعقل وحكمة فان العلاج ليس بانتزاعه منهم بل بتعزيز حكمتهم بالتعليم.**

See; Harry C. Boyet (2003), Al-Shaabi: Citizenship as a Public Action and Public Freedom, research within the book: Building a Society of Citizens, Civil Society in the Twenty-first Century, Editing: Without any Eberly, Translated by: Hashem Abdullah, 1st Edition, Al-Ahlia Publishing and Distribution House, Jordan, p. 446.

[104] Education Policy Division Education Department Council of Europe, op.cit, pp.12-14. cited in ref. [103]
[105] Research and Consultation Institute, op.cit, p. 51. cited in ref. [35]
[106] Article (258/2) of the Constitution of Colombia for 1991.

[107] Done any. Eberly, op.cit, pp.22-23. cited in ref. [80]
[108] Article 36 of the Mexican Constitution for 1917.
[109] Articles (15, 44) of Constitution of the United Arab Emirates for 1971.

ومن أجل تعزيز قيم الانتماء الوطني وتوحيدها على حساب النزعات المحلية نجد ان المشرع الاماراتي نص على ان: "تعمل الامارات الأعضاء في الاتحاد جميعا، على تنسيق تشريعاتها في مختلف المجالات بقصد توحيدها قدر الامكان".

See; Article (118) of the same Constitution
[110] Article (29/first/a) of the Iraqi constitution for the year 2005.
[111] Yacoub Yousef Al-Jado', and Muhammad Jaber Al-Douri (1972), Crimes against Public Morals and Public Ethics in the Iraqi Criminal Legislation, Numan Press, Najaf. P. 632.
[112] Article (98) of the Constitution of Benin for the year 1990.
[113] Article (71/c) of Constitution of the Russian Federation for 1993.
[114] Article (73) of the Basic Law of the Federal Republic of Germany for the year 1949.
[115] Article (110 / fifth) of the Constitution of the Republic of Iraq for the year 2005.
[116] Pierre Zuz Anvalan, The Citizen's Victory, translated by: Suleiman Al-Diashi, Institute of Iraqi Studies, Baghdad, no date, p. 102.
[117] Ashraf Abdel-Fattah Abu Al-Majd, op.cit, pp. 67, 71. cited in ref. [55].